الأمم المتحدة

A/76/309

الجمعية العامة

Distr.: General
30 August 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 38 من جدول الأعمال المؤقت*

قضية فلسطين

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: الفقر في الضفة الغربية بين عامي 2000 و 2019

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

* A/76/150.

240921 210921 21-11970 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: الفقر في الضفة الغربية بين عامي 2000 و 2019

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 20/75، الذي طلبت فيه الجمعية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إليها تقارير عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويستند التقرير إلى نتائج التقرير السابق الصادر في عام 2020 (A/75/310) ويكملها.

وعقب اندلاع الانتفاضة الثانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، في 28 أيلول/سبتمبر 2000، شددت إسرائيل سياسة الإغلاق التي تتبعها ونفذت تدابير أكثر صرامة في الأرض. ولم يقتصر تأثير تلك الإجراءات على الاقتصاد الهش لمنطقة الضفة الغربية على انكماش بمقدار ثلث حجمه فحسب في الفترة بين عامي 2000 و 2002. فالأهم من ذلك أنها خلفت تأثيرا سلبيا طويل الأمد طال جميع القطاعات الاقتصادية لمدة 20 عاما.

وشهد اقتصاد منطقة الضفة الغربية، على الرغم من الاعتماد إلى حد بعيد على فرص العمل في إسرائيل ومستوطناتها، عقدين من النمو غير المنشئ للعمالة، مما رسخ متوسط بطالة قدره 18 في المائة بين عامي 1995 و 2019. ولولا فرص العمل في إسرائيل وفي المستوطنات لكان معدل البطالة أعلى بمقدار 16 نقطة مئوية، وهو ما يساوي المعدل المرتفع للغاية في غزة. وتقدر التكلفة الاقتصادية التراكمية الناجمة عن التدابير الإسرائيلية الأكثر صرامة خلال الفترة 2000–2019 بأربعة أمثال ونصف حجم اقتصاد منطقة الضفة الغربية في عام 2019.

والتكلفة الناجمة عن الاحتلال، فيما يتعلق بالفقر، كبيرة أيضا، حيث تتأثر الشرائح الأفقر من السكان أكثر من غيرها. ولولا القيود الإسرائيلية المشددة، التي فرضت بعد الانتفاضة الثانية، لكان من الممكن أن يبلغ معدل الفقر في الضفة الغربية في عام 2004 ما قدره 11,7 في المائة، أو فقط ثلث نسبة الفقر الملحوظة التي بلغت 35,4 في المائة. ويشير التحليل الذي أجري إلى أن الحد الأدنى للتكلفة الحقيقية للقضاء على الفقر في الضفة الغربية قفز من 73 مليون دولار (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015) في عام 1998 (قبل الانتفاضة الثانية) إلى 356 مليون دولار في عام 2004، وإلى 428 مليون دولار في عام 2007.

ولا يمكن التعويض عن التكلفة المتطورة والمتراكمة المتكبدة من جراء الاحتلال دون إنهاء الاحتلال، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويلزم رفع جميع القيود المفروضة على التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويلزم إعادة إقامة التواصل الجغرافي للأجزاء المكونة لها، بما فيها القدس الشرقية. وينبغي السماح للمتعهدين الفلسطينيين من القطاعين العام والخاص بالعمل في المنطقة جيم، التي تمثل ما لا يقل عن 60 في المائة من الضفة الغربية. وتتمسك الأمم المتحدة بموقفها بأن السلام الدائم والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض.

أولا - المقدمة والهدف وأوجه القصور

1 - يأتي هذا التقرير في أعقاب أربعة تقارير سابقة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وقدمت إلى الجمعية العامة، بشأن التكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي (A/71/174 و A/73/201 و A/74/272 و A/75/310). ويستند موضوع هذا التقرير إلى نتائج التقرير السابق، الذي ركز على الفقر والتكلفة الناجمة عن الاحتلال في قطاع غزة، ويكملها. وتستخدم المؤشرات نفسها، ويتبع النهج نفسه، لتقييم التكاليف المقابلة في الضفة الغربية خلال الفترة 2000-2019. وقد اختير عام 2000 كتاريخ لبدء التقييم لأنه كان العام الأول الذي أعقب فرض تدابير ضارة إضافية واعتماد سياسة إغلاق أكثر صرامة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000.

2 - وعلى النحو المبين أدناه، فرضت إسرائيل، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، نظاما معقدا من القيود على التنقل[1]، حوّل الضفة الغربية بشكل فعلي إلى جزر معزولة. وشلّت تلك التدابير النشاط الاقتصادي، وتسببت باضطرابات خطيرة وألحقت خسائر فادحة في الدخل وأدت بذلك إلى تفاقم مواطن الضعف الهيكلية القائمة من قبل والعميقة الجذور وأوجه الهشاشة. وترتبت على هذه التدابير آثار طويلة الأمد، بما في ذلك تقلب النمو الاقتصادي، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وحالات العجز الداخلي والخارجي المزمنة. وستظل تلك التداعيات تقيد التنمية الاقتصادية الفلسطينية وتزيد من التكلفة التراكمية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال إلى أن ينتهي الاحتلال.

3 - ويقدم التقرير تفاصيل وتقديرات بشأن التكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب عمليات الإغلاق التي تقوم بها إسرائيل والقيود التي تفرضها، مع التركيز على الظروف الاجتماعية الاقتصادية للأسر المعيشية في الضفة الغربية. وتقدر التكلفة الاقتصادية من حيث النمو الاقتصادي المحتمل الذي كان يمكن تحقيقه لو لم تحدث التدابير الضارة الإضافية وسياسة الإغلاق الأكثر صرامة، التي فرضت في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية. ويستخدم التقرير بيانات مستمدة من الاستقصاءات المتعلقة بنفقات الأسر المعيشية واستهلاكها وبيانات تعدادات السكان لتقدير التأثير الناجم عن السياسات الإسرائيلية على معدل الفقر وفجوة الفقر على مستوى الأسرة المعيشية، من أجل وضع تقديرات للحد الأدنى لتكلفة القضاء على الفقر في الضفة الغربية. ويتضمن الفرع الأخير من التقرير بعض الاستنتاجات والتوصيات.

4 - وينبغي التأكيد على أن التقديرات الواردة في التقرير تقتصر على التكلفة الاقتصادية للاحتلال الناجمة عن التأثير المباشر والطويل الأمد للتدابير التقييدية الإضافية التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية، خلال الفترة 2000-2019. ولذلك فإن التقديرات المقدمة لا تمثل سوى جزء زهيد من التكلفة الإجمالية التي تتكبدها الضفة الغربية بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

5 - ولا تشمل تلك التقديرات تأثير القيود المفروضة في عامي 2020 و 2021 المرتبطة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولا التكلفة الاقتصادية الكبيرة المحتملة للأحداث الناجمة عن التهديد بطرد الأسر الفلسطينية ومصادرة ممتلكاتها في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية في أيار/مايو 2021. وامتدت المواجهات التي تلت ذلك إلى بقية الضفة الغربية. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتل 31 فلسطينيا

(1) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الإغلاق وحرية التنقل في الضفة الغربية"، نيسان/أبريل 2005.

وجرح 516 7 شخصا وألقي القبض على 798 شخصا[2]. ونتج معظم الوفيات عن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للذخيرة الحية في سياق المظاهرات أو الاشتباكات أو ردا على الهجمات أو محاولات شن هجمات. ومن الجانب الإسرائيلي، قُتل شخص واحد وأصيب 137 آخرون بجروح، من بينهم 90 من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية (انظر S/2021/584).

6 - ومن المرجح أن تكون التكلفة الاقتصادية للتوترات التي حصلت مؤخرا في الأرض الفلسطينية المحتلة باهظة. وبناء على طلب الجمعية العامة، يمكن تقييم تلك التكلفة وتفسيرها، ثم إبلاغ الجمعية بها.

ثانيا - التأثير الدائم للقيود في الضفة الغربية

7 - بعد فشل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الذي عقد في تموز/يوليه 2000 في كامب ديفيد بولاية ماريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 أيلول/سبتمبر 2000. وردا على ذلك، شددت إسرائيل فورا قيودها القائمة وفرضت إغلاقا تاما على الأرض الفلسطينية المحتلة. ووفقا لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، زاد عدد أيام الإغلاق زيادة كبيرة في تشرين الأول/أكتوبر 2000، حيث بلغ 244 يوما في عام 2001، ثم تدنى إلى 122 يوما في عام 2006 قبل أن ينخفض إلى 34 يوما في عام 2007[3].

8 - وفي 29 آذار/مارس 2002، أطلقت إسرائيل عملية الدرع الواقي في الضفة الغربية، واستهلتها بإعادة احتلال رام الله، ومن ثم المدن الفلسطينية الأخرى. وأعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية انتهاء العملية رسميا في 21 نيسان/أبريل 2002. غير أن عمليات التوغل وإعادة التوغل في البلدات والمدن الفلسطينية التي كانت قد انسحبت منها القوات الإسرائيلية استمرت حتى بعد عام 2002 (انظر A/ES-10/186).

9 - ويشير مصطلح "الإغلاق" إلى القيود التي فرضتها إسرائيل على حرية حركة السلع والعمالة الفلسطينية عبر الحدود وداخل الضفة الغربية وغزة. وتدعي إسرائيل أن هذه القيود مطلوبة لأسباب أمنية. وهي تتخذ ثلاثة أشكال: (أ) الإغلاق الداخلي ضمن الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وغزة، الذي تعززه بشكل دوري تدابير حظر التجول؛ (ب) والإغلاق الخارجي للمعابر بين إسرائيل والضفة الغربية وبين إسرائيل وغزة؛ (ج) والإغلاق الخارجي للمعابر الدولية بين الضفة الغربية والأردن وبين غزة ومصر[4].

10 - وفي ظل إغلاق الحدود الخارجية، لا يسمح للفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة بدخول إسرائيل أو القدس الشرقية أو السفر إلى الأردن. ويسهم هذا الأمر في فصلهم عن بقية العالم. وفي ظل الإغلاق الداخلي، لا يسمح للفلسطينيين بالتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة أو بين المراكز الحضرية داخل الضفة

(2) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "West Bank: escalation of violence, 13 April–21 May 2021", June 2021.

(3) بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "معطيات عن أيام الإغلاق المطلق في الأراضي المحتلة"، 31 مايو/أيار 2021.

(4) World Bank, *Four Years – Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis: An Assessment* (2004).

الغربية والقرى المحيطة بها[5]. وعلاوة على ذلك، فرضت إسرائيل حظر التجول الكامل على المدن والقرى الفلسطينية، الذي استمر أحيانا لعدة أشهر. وقد شل ذلك النشاط الاقتصادي وحرم شرائح كبيرة من السكان من دخلهم وزاد قابليتهم للتضرر من جراء تعرضهم لمختلف أنواع الصدمات. ولم يكن بإمكان الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل الوصول إلى أماكن عملهم في ظل ظروف حظر التجول، وتضاءل الطلب على العاملين مقابل أجر غير المنتظمين في جميع أنحاء الضفة الغربية. ولم يكن بإمكان الفلسطينيين العاملين لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية ومخيمات اللاجئين فتح المتاجر.

11 - وبالإضافة إلى عمليات الإغلاق وتدابير حظر التجول وتدمير البنى التحتية الخاصة والعامة، حجبت إسرائيل الإيرادات العامة المتأتية من الضرائب المفروضة على الواردات الفلسطينية (إيرادات التخليص)، ولم تحولها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2000 إلى كانون الأول/ديسمبر 2002. ولم يقوض هذا الأمر قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تخطيط شؤونها المالية وإدارتها وتمويل المشاريع الإنمائية فحسب، بل شكل أيضا تحديا كبيرا لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، ولا سيما فيما يتعلق بتسديد أجور الخدمة المدنية الأساسية وتغطية النفقات الجارية[6].

12 - وأدى النظام المعقد للقيود المفروضة على التنقل، التي شددتها إسرائيل بعد تشرين الأول/أكتوبر 2000، إلى تحويل الضفة الغربية فعليا إلى أرخبيل من الجزر مجزأ بحواجز مادية في شكل نقاط تفتيش دائمة ومتنقلة، وبوابات معدنية، ومتاريس ترابية، وجدران ترابية، وحواجز طرق، وخنادق، بالإضافة إلى تدابير حظر التجول. وجرى تقييد استخدام الفلسطينيين لـ 41 طريقا يبلغ طولها أكثر من 700 كيلومتر أو منعوا تماما من ذلك. وبحلول عام 2005، كان 300 من تلك الحواجز لا يزال قائما، وخلق جدار الفصل الذي شيدته إسرائيل في الضفة الغربية قيودا مادية واقتصادية جديدة[7]. وفي عام 2020، كان يوجد 593 عائقا تعوق الحركة في الضفة الغربية، وبلغت نسبة إنجاز جدار الفصل الذي يبلغ طوله 710 كيلومترات، أي أكثر من ضعف طول الخط الأخضر (الموافق لحدود حزيران/يونيه 1967)، 64 في المائة[8].

ألف - التأثير المباشر للتدابير التي فرضتها إسرائيل بعد اندلاع الانتفاضة الثانية

13 - تشمل الآثار والتكاليف المباشرة للتدابير التقييدية الإضافية وسياسة الإغلاق الأكثر صرامة التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية ما يلي:

(أ) تقدر التكلفة الاقتصادية التراكمية من حيث فقدان الدخل المحتمل على مدى الفترة 2000-2004 بمبلغ 6,4 بلايين دولار، أو ما نسبته 82 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 1999 (انظر TD/B/52/2)؛

(5) World Bank, *Fifteen Months – Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis: An Assessment* (2002); و World Bank, *Twenty-Seven Months – Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis: An Assessment* (2003).

(6) *التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: تكاليف مالية تراكمية* (منشورات الأمم المتحدة، 2019).

(7) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الإغلاق وحرية التنقل في الضفة الغربية".

(8) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "West Bank access restrictions", June 2020.

(ب) تقدر خسائر الأصول المادية بمبلغ 3,5 بلايين دولار نتيجة لتدمير البنى التحتية الخاصة والعامة والموجودات الرأسمالية والإفراط في استخدام ما لم يدمر من الأصول المادية، وهو ما يمثل 30 في المائة من الموجودات الرأسمالية الفلسطينية قبل عام 2000 (المرجع نفسه)؛

(ج) في عام 2004 وحده، دمر 399 1 منزلا في الضفة الغربية وغزة، مما ترك 683 10 شخصا بلا مأوى. وفي السنوات الأربع المنتهية في آب/أغسطس 2004، دمرت 370 2 وحدة سكنية في قطاع غزة، مما أدى إلى تشريد ما يقارب 800 22 شخص أصبحوا بلا مأوى (المرجع نفسه)؛

(د) توضع قيود على ممارسة الفلسطينيين للأعمال التجارية في المنطقة جيم، التي تمثل أكثر من 60 في المائة من المساحة في الضفة الغربية. وفي عام 2013، قدر البنك الدولي أن رفع القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة جيم سيزيد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة 35 في المائة[9]؛

(هـ) قدرت الأضرار الإجمالية التي لحقت بالاقتصاد خلال الأشهر الـ 15 الأولى التي أعقبت اندلاع الانتفاضة الثانية بمبلغ 2,4 بليون دولار، وقدرت الأضرار المادية الأولية بمبلغ 305 ملايين دولار، وقدرت فرص الاستثمار الضائعة بمبلغ 1,2 بليون دولار[10]؛

(و) فقد نحو نصف الأسر المعيشية الفلسطينية أكثر من 50 في المائة من دخله المعتاد، وعانى نحو 16 في المائة من هذه الأسر من ظروف معيشية غير مستقرة. وتفيد التقارير بأن متوسط الدخل الشهري في الأرض الفلسطينية المحتلة انخفض من 500 2 شيكل إسرائيلي (750 دولار) قبل أيلول/سبتمبر 2000 إلى 500 1 شيكل إسرائيلي (450 دولار) في نهاية عام 2004[11].

باء - التأثير الطويل الأمد للقيود وعمليات الإغلاق

14 - أدت التدابير التقييدية الإضافية وسياسة الإغلاق الأكثر صرامة التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية بعد الانتفاضة الثانية إلى تفاقم مواطن الضعف الهيكلية القائمة من قبل والعميقة الجذور للاقتصاد الفلسطيني وأوجه الهشاشة التي يعاني منها في مواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن الاحتلال الطويل الأمد، على نحو ما يبينه تقلب النمو الاقتصادي، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة وحالات العجز الداخلي والخارجي المزمنة[12].

15 - وبعد عقدين من الانتفاضة الثانية، لا تزال المنظومة المعقدة من القيود والضوابط المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني قائمة (انظر TD/B/65(2)/3). والمنطقة جيم هي الجزء الوحيد غير المقطع في الضفة الغربية، ولا يمكن للمنتجين الفلسطينيين الوصول إليها، على الرغم من أنها تتضمن أكثر

(9) البنك الدولي، *الضفة الغربية وقطاع غزة: المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني*، التقرير رقم AUS2922 (واشنطن العاصمة، 2013).

(10) World Bank, *Fifteen Months – Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis*.

(11) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي (كانون الثاني/يناير 2004 – كانون الثاني/يناير 2005)* (2005). متاح على www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1188.pdf.

(12) *الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب: المعونة والتنمية وتكوين الدولة* (منشورات الأمم المتحدة، 2006).

الموارد الطبيعية قيمة، مثل الأرض الخصبة، والمعادن والحجارة، فضلا عن مواقع الجذب السياحي (انظر TD/B/67/5).

16 - وتقيّد الحياة اليومية في الضفة الغربية بالتدابير التي تتخذها السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين وهدم المنازل والأصول المنتجة. وعلاوة على ذلك، يعرقل تشييد جدار الفصل وإقامة المئات من نقاط التفتيش من جانب السلطة القائمة بالاحتلال حركة الشعب الفلسطيني والسلع الفلسطينية ويعوقان الإنتاج والتجارة[13]. وعلاوة على ذلك، يؤثر عدم اليقين الذي يكتنف نظام منح التصاريح لتوظيف العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية تأثيرا سلبيا على استهلاك الأسر المعيشية والاقتصاد برمته. وتعزز تلك العوامل بعضها بعضا، مما يعمق التشوهات الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني[14].

جيم - النمو المشوه وغير المستدام وغير المنشئ للعمالة

17 - منذ اتفاقات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، مر الاقتصاد الفلسطيني بثلاث مراحل. وفي المرحلة الأولى، الموافقة للفترة 1995-2000، كانت الآمال كبيرة في التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي، وكانت القيود الإسرائيلية أقل شدة، وجرى تخصيص الدعم المقدم من الجهات المانحة بشكل رئيسي لتمويل التنمية، وتمكنت الحكومة الفلسطينية من تحقيق التوازن إلى حد ما في ميزانيتها المتكررة. وخلال تلك الفترة، سجل اقتصاد منطقة الضفة الغربية نموا سنويا بنسبة 10,7 في المائة، وبلغ معدل البطالة أدنى مستوى له على الإطلاق، مسجلا نسبة 9,5 في المائة في عام 1999، على النحو المبين في الشكلين الأول والثاني.

18 - وخلال المرحلة الثانية، الموافقة للفترة 2000-2006، شددت إسرائيل سياسة الإغلاق التي تتبعها وفرضت المزيد من التدابير التقييدية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى عملياتها العسكرية. وفي الوقت نفسه، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35 في المائة في غضون ثلاث سنوات، من 146 3 دولارا (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015) في عام 1999 إلى 040 2 دولارا في عام 2002، في حين زاد معدل البطالة ثلاثة أمثال، من 9,5 في المائة إلى 28,5 في المائة (انظر الشكل الثاني). وارتفع معدل الفقر من 11,6 في المائة في عام 1998 إلى 40,7 في المائة في الضفة الغربية في عام 2004.

19 - وفي المرحلة الموافقة للفترة 2007-2019، بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية 6,2 في المائة و 4,0 في المائة على التوالي. وبعد عام 2007، خُففت القيود الإسرائيلية، ولكنها ظلت تشكل عقبات كبيرة أمام النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وخلال تلك الفترة، كان النمو متقلبا، حيث تراوح بين 13,1 في المائة في عام 2008 و 1,6 في المائة في عام 2019. وعادة ما يرتبط هذا التقلب بضعف القدرة على توليد فرص العمل. وخلال هذه المرحلة الثالثة، كان معدل البطالة مرتفعا في الضفة الغربية، حيث قارب نسبة 18 في المائة.

---

(13) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "West Bank access restrictions".

(14) *الأرض الفلسطينية المحتلة: حالة عجز مزدوج أم عجز موارد قسري؟* (منشورات الأمم المتحدة، 2017).

الشكل الأول

الضفة الغربية: النمو الاقتصادي الحقيقي

(بالنسبة المئوية)

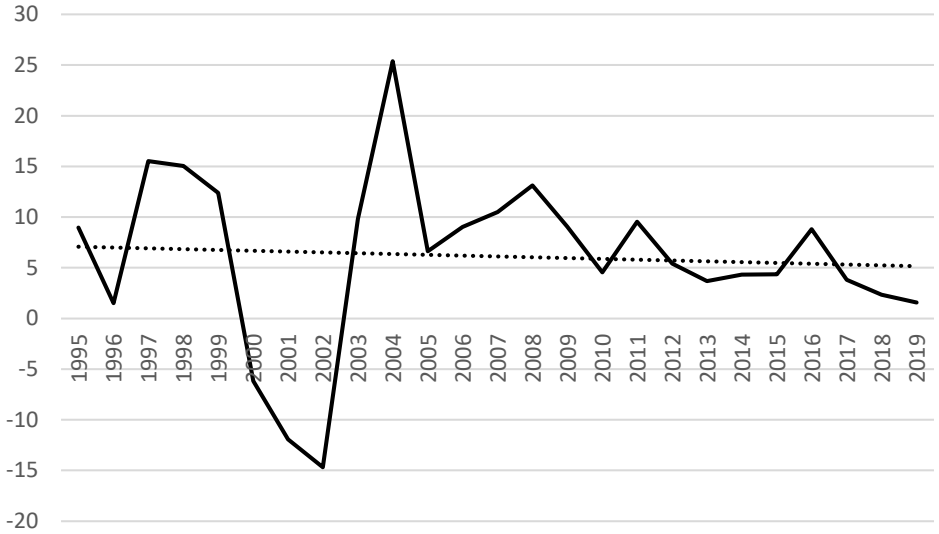

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البيانات المتعلقة بالحسابات القومية؛ حسابات الأونكتاد.

الشكل الثاني

الضفة الغربية: معدلات البطالة وحصة فرص العمل في إسرائيل والمستوطنات

(بالنسبة المئوية)

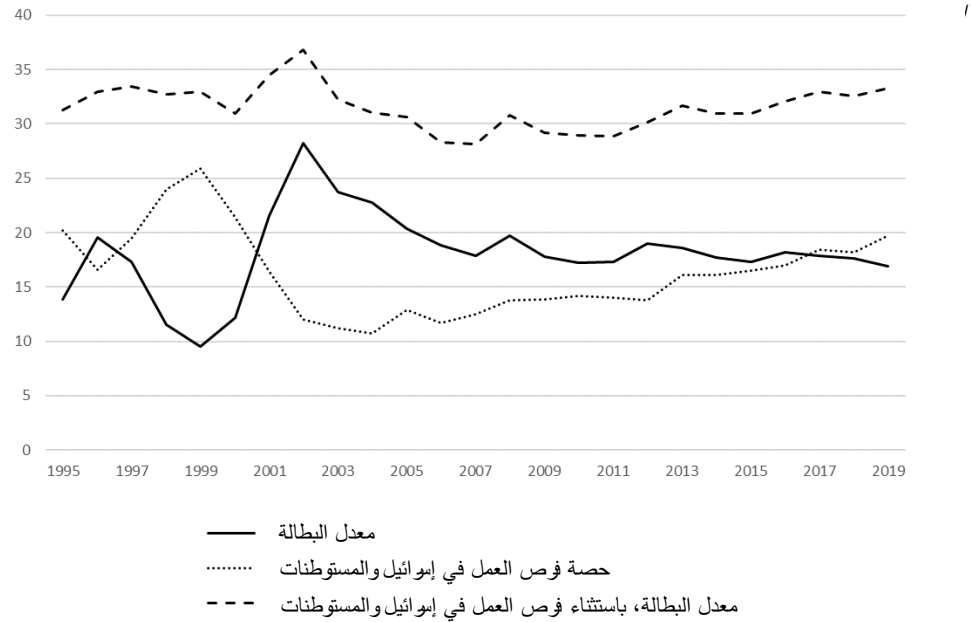

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، مسائل مختلفة؛ حسابات الأونكتاد.

20 - ويجبر عجز الاقتصاد المقيد لمنطقة الضفة الغربية عن توليد فرص العمل العديد من الفلسطينيين على البحث عن فرص عمل في إسرائيل ومستوطناتها[15]. ويبين الشكل الثاني وجود ارتباط سلبي قوي، في مجموع العمالة في الضفة الغربية، بين حصة الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات وبين معدل البطالة الإجمالي. وهذا يعكس اعتماد اقتصاد منطقة الضفة الغربية على إسرائيل ومستوطناتها للحصول على فرص العمل.

21 - ولولا العمالة في إسرائيل ومستوطناتها لكانت البطالة في الضفة الغربية أعلى بكثير، عند مستويات ليست بعيدة عن المعدلات المرتفعة للغاية في غزة، المحاصرة منذ عام 2007[16]. وكانت البطالة في الضفة الغربية ستكون، في المتوسط، أعلى بمقدار 16 نقطة مئوية خلال الفترة 1995-2019 (انظر الشكل الثاني). ولولا فرص العمل في إسرائيل ومستوطناتها كان من الممكن أن يرتفع معدل البطالة في عام 2019 ليصل إلى 37 في المائة، بدلا من النسبة المسجلة البالغة 17 في المائة. ولكن حتى مع توفر فرص العمل في إسرائيل، لم يتمكن اقتصاد منطقة الضفة الغربية منذ عام 1999 من خفض معدل البطالة فيها، أو حتى من تحقيق الاستقرار في مستوياته. وبعبارة أخرى، مرت الضفة الغربية بعقدين من النمو غير المنشئ للعمالة ومن توقف التنمية.

ثالثا - التكاليف الاقتصادية التي تكبدتها الضفة الغربية بسبب الاحتلال الإسرائيلي في الفترة 2000-2019

22 - في عام 2018، قدر البنك الدولي أن من شأن تخفيف العوائق على الطرق بنسبة 10 في المائة لتحسين الوصول إلى الأسواق أن يزيد الناتج المحلي بنسبة 0,6 في المائة وأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيكون أعلى بكثير من مستواه الملحوظ. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي قيام إسرائيل بتخفيف بعض القيود الأخرى إلى زيادة حجم الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 33 في المائة بحلول عام 2025[17].

23 - ووفقا لدراسة أجراها البنك الدولي في عام 2013، تقلل عمليات الإغلاق من ربحية الشركات والطلب على العمالة، وتخفض بالتالي من احتمال الحصول على فرصة عمل. وهي تخفض أيضا الأجور بالساعة وعدد أيام العمل، وتزيد في الوقت نفسه عدد ساعات العمل في اليوم. وقدرت الدراسة أن نقاط التفتيش وحدها تكلف اقتصاد منطقة الضفة الغربية ما لا يقل عن 6,0 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وأن وضع نقطة تفتيش واحدة على بعد دقيقة واحدة من مكان معين يقلل من احتمال الحصول على فرصة عمل بنسبة 0,41 في المائة، والأجر بالساعة بنسبة 6,3 في المائة، وأيام العمل بنسبة

(15) *التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني*.

(16) وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بعد فرض الحصار على قطاع غزة في عام 2007، وخلال الفترة 2007-2019، بلغ متوسط معدل البطالة في قطاع غزة 39,8 في المائة - أي أعلى بـ 6 نقاط مئوية فقط من متوسط المعدل في الضفة الغربية بعد استبعاد فرص العمل في إسرائيل ومستوطناتها.

(17) Roy van der Weide and others, "Obstacles on the road to Palestinian economic growth", Policy Research Working Paper, No. 8385 (Washington, D.C., World Bank, 2018).

2,6 في المائة[18]. ووفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يخسر الاقتصاد 60 مليون ساعة عمل سنويا (ما يعادل 274 مليون دولار) نتيجة للقيود المفروضة على التنقل[19].

24 - وترد أدناه تقديرات للتكاليف الاقتصادية التي تكبدها الشعب الفلسطيني نتيجة التشديد الكبير لعمليات الإغلاق والقيود التي فرضتها إسرائيل في الضفة الغربية، بالإضافة إلى عملياتها العسكرية، عقب اندلاع الانتفاضة الثانية. وعلى النحو المبين أعلاه، تمثلت النتيجة المباشرة في تقلص اقتصاد منطقة الضفة الغربية بمقدار الثلث خلال الفترة 2000-2003. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن تخفيض حجم الاقتصاد أدى إلى نشوء تكلفة طويلة الأمد ستستمر في التراكم ما دامت تلك القيود مستمرة وما دامت السلطة القائمة بالاحتلال تمنع إعادة بناء القاعدة الاقتصادية المتآكلة.

25 - وفي 28 أيلول/سبتمبر 2000، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية مباشرة، شددت السلطة القائمة بالاحتلال بصورة كبيرة القيود على التنقل وغيرها من القيود المفروضة على الضفة الغربية. ومن الصعب تحديد التاريخ الذي جرى فيه تخفيف تلك القيود إلى مستوياتها قبل الانتفاضة. ولذلك يستند تقدير التكلفة المباشرة والطويلة الأمد للقيود الإسرائيلية المفروضة بعد الانتفاضة الثانية إلى مسار (سيناريو) افتراضي لنمو اقتصاد منطقة الضفة الغربية يفترض عدم وجود القيود الإسرائيلية البالغة الشدة، وسياسة الإغلاق الأكثر صرامة والعمليات العسكرية خلال الفترة 2000-2006.

26 - وينبغي التأكيد على أن هذه العملية لا تهدف إلى الإجابة على السؤال التالي: "ماذا لو لم يكن هناك احتلال؟" بل تهدف إلى استكشاف الآثار والتكلفة الاقتصادية لعمليات الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع الانتفاضة الثانية من خلال استكشاف ما كان يمكن أن يكون الوضع عليه لو لم تقع تلك الأحداث.

27 - ووضع سيناريو افتراضي للنمو للفترة 2000-2006 على أساس معدل النمو في الضفة الغربية في الفترة التي سبقت الانتفاضة الثانية (1995-1999) وفي الفترة التي تلتها (2007-2019). ويفترض ذلك السيناريو البديل أن انكماش اقتصاد منطقة الضفة الغربية بنسبة 29,5 في المائة لم يحدث بين عامي 2000 و 2003، وأن الانتعاش الاقتصادي في السنوات الثلاث التي تلت ذلك لم يحدث أيضا. وبدلا من ذلك، يُفترض أن الاقتصاد نما في الفترة 2000-2006 بمعدل سنوي مركب قدره 7,1 في المائة، وهو متوسط معدل النمو السنوي للفترتين 1995-1999 و 2007-2019.

(18) Massimiliano Calì and Sami H. Miaari, "The labour market impact of mobility restrictions: evidence from the West Bank", Policy Research Working Paper, No. 6457 (Washington, D.C., World Bank, 2013).

(19) Applied Research Institute – Jerusalem, "Assessing the impacts of Israeli movement restrictions on the mobility of people and goods in the West Bank", 2019.

الشكل الثالث

الضفة الغربية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في إطار سيناريو خط الأساس والسيناريو البديل

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الثابت للدولار في عام 2015)

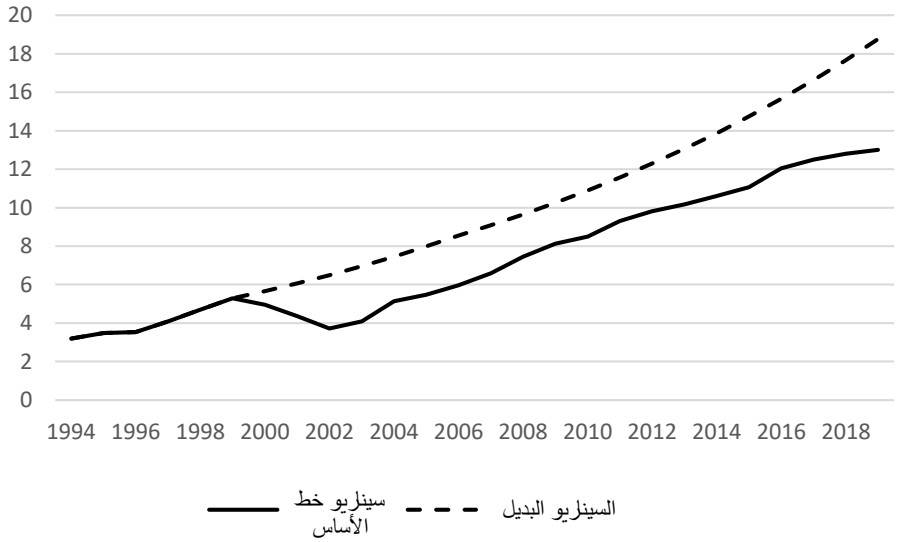

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البيانات المتعلقة بالحسابات القومية؛ حسابات الأونكتاد.

الجدول 1

الضفة الغربية: تقديرات خسائر الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إطار سيناريو خط الأساس والسيناريو البديل

	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الثابت للدولار في عام 2015)			*نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الثابت للدولار في عام 2015)*		
السنة	*سيناريو خط الأساس*	*السيناريو البديل*	*الفرق*	*الفرق بالنسبة المئوية*	*سيناريو خط الأساس*	*السيناريو البديل*	*الفرق*
2000	4 958	5 661	703	14,2	2 866	3 272	406
2001	4 366	6 064	1 698	38,9	2 456	3 411	955
2002	3 725	6 496	2 771	74,4	2 040	3 558	1 518
2003	4 091	6 958	2 868	70,1	2 181	3 710	1 529
2004	5 129	7 454	2 325	45,3	2 662	3 868	1 207
2005	5 469	7 985	2 516	46,0	2 759	4 028	1 269
2006	5 962	8 553	2 591	43,5	2 923	4 193	1 270
2007	6 588	9 086	2 499	37,9	3 139	4 329	1 191
2008	7 451	9 653	2 201	29,5	3 471	4 496	1 025
2009	8 126	10 254	2 128	26,2	3 703	4 672	970
2010	8 496	10 894	2 398	28,2	3 788	4 857	1 069

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الثابت للدولار في عام 2015)			الفرق بالنسبة المئوية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الثابت للدولار في عام 2015)		
	سيناريو خط الأساس	السيناريو البديل	الفرق		سيناريو خط الأساس	السيناريو البديل	الفرق
2011	9 306	11 573	2 267	24,4	4 063	5 052	990
2012	9 810	12 294	2 484	25,3	4 195	5 257	1 062
2013	10 172	13 060	2 888	28,4	4 262	5 473	1 210
2014	10 610	13 874	3 264	30,8	4 359	5 699	1 341
2015	11 072	14 739	3 667	33,1	4 461	5 938	1 477
2016	12 046	15 658	3 612	30,0	4 761	6 189	1 427
2017	12 506	16 634	4 128	33,0	4 851	6 452	1 601
2018	12 797	17 671	4 873	38,1	4 854	6 703	1 849
2019	12 999	18 772	5 773	44,4	4 823	6 964	2 142
القيمة التراكمية	**165 679**	**223 333**	**57 654**	**34,8**			

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البيانات المتعلقة بالحسابات القومية؛ حسابات الأونكتاد.

28 - وتشير النتائج المبينة في الشكل الثالث والجدول 1 إلى أن الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل التي يعكسها السيناريو الافتراضي كبيرة، بمعنى أن نصيب الفرد من الناتج كان سيكون أعلى بكثير مما كان عليه في الواقع. وفي إطار السيناريو البديل، خلال الفترة 2000-2019، كان الناتج المحلي الإجمالي السنوي للضفة الغربية سيكون، في المتوسط، أعلى بنسبة 35 في المائة مقارنة بالسيناريو الملاحظ (خط الأساس)، مما يؤدي إلى خسارة تراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل قدرها 57,7 بليون دولار (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015)، وهو ما يعادل أربعة أمثال ونصف الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية في عام 2019 وثلاثة أمثال ونصف الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2019.

29 - ولولا القيود المشددة وسياسة الإغلاق الأكثر صرامة والعمليات العسكرية الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع الانتفاضة الثانية، يقدر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية كان سيبلغ 142 2 دولارا، أو أعلى بنسبة 44 في المائة عما كان عليه في سيناريو خط الأساس في عام 2019 (انظر الجدول 1). ومن المهم التأكيد على أن النتائج المذكورة أعلاه ليست سوى تقديرات للخسارة في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل ولا تشمل تكلفة الأضرار وتدمير الأصول من جراء العمليات العسكرية وغيرها من التدابير الإسرائيلية.

رابعا - تقديرات تكلفة الفقر بسبب الاحتلال

30 - يقدم هذا الفرع تقييما للتدهور في مستوى رفاه الفلسطينيين وأحوالهم المعيشية في الضفة الغربية نتيجة القيود المشددة التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية بعد الانتفاضة الثانية. وباستخدام بيانات الدراسات الاستقصائية للأسرة المعيشية وبيانات التعداد السكاني التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جرى تقدير أعداد الفقراء، وفجوة الفقر والحد الأدنى لتكلفة القضاء على الفقر للفترة 1998-2017[20].

31 - ولتقييم تأثير القيود الإسرائيلية، تقدر مؤشرات الفقر أيضا على افتراض أن تلك التدابير التقييدية لم تفرض، كما هو الحال في سيناريو النمو الافتراضي الوارد وصفه أعلاه. وفيما يتعلق بالتحليل التالي، طبقت نفس المصطلحات والمنهجيات التي طبقت فيما يتعلق بالتقديرات التي عرضها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في عام 2020 (A/75/310).

32 - وتحدد نسبة عدد الفقراء باعتبارها نسبة الأسر المعيشية التي تعيش تحت خط الفقر[21]. ولا تأخذ بيانات التعداد في الاعتبار شدة الفقر أو عمقه، الذي يتجلى في مدى انخفاض مستوى معيشة أسرة معينة إلى ما دون خط الفقر. وتعالج فجوة الفقر تلك المسألة بإضافة المسافة، بالمقياس النقدي، التي تفصل كل أسرة معيشية عن خط الفقر. وبذلك تمثل فجوة الفقر متوسط الفجوة بالنسبة المئوية التي تفصل الأسر المعيشية عن بلوغ خط الفقر.

33 - وجرى قياس مؤشري الفقر لسنوات مختارة لتقييم تأثير التدابير التقييدية الإسرائيلية: (أ) عام 1998، قبل الانتفاضة الثانية؛ (ب) وعام 2004، أثناء الانتفاضة الثانية؛ (ج) وعام 2007، بعد الانتفاضة الثانية بمدة قصيرة؛ (د) وعام 2017، بعد أكثر من عقد على الانتفاضة الثانية. وعلى النحو المبين في التقرير السابق (A/75/310)، يقدّر مؤشرا الفقر باستخدام طريقتين: الطريقة القائمة على الاستقصاء وطريقة التنبؤ التجريبي الأفضل. وتحسن الطريقة الأخيرة دقة قياسات الفقر عن طريق الجمع بين المعلومات المستمدة من الاستقصاءات المتعلقة بالنفقات والاستهلاك والعينة الكبيرة من المعلومات المتاحة من بيانات تعداد السكان.

(20) ترد مناقشة بشأن تحليل أكثر تفصيلاً للفقر في الضفة الغربية في ورقة تقنية تصدر قريبا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعنوان "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: توقف التنمية والفقر في الضفة الغربية".

(21) بما في ذلك جميع المساعدات النقدية والعينية المقدمة إلى الأسر المعيشية من قبل الحكومة والوكالات غير الحكومية.

ألف - الفقر في الضفة الغربية[22]

34 - من خلال استخدام مجموعة أصغر نسبيا من بيانات الاستقصاءات المتعلقة بالأسر المعيشية، يحسب المتوسط الحسابي للنفقات لمكافئ الشخص البالغ[23] وخط الفقر المحدد بنسبة 60 في المائة من المستوى الوسطي لمجموع نفقات الأسر المعيشية على المستوى الوطني لمكافئ الشخص البالغ[24] للأعوام 1998 و 2004 و 2007 و 2017. والمشكلة في خط الفقر هذا، عند تقييم تطور الفقر في الضفة الغربية مع مرور الوقت، هي أن المستوى الوسطي للدخل (وبالتالي 60 في المائة من ذلك المستوى الوسطي) انخفض بصورة منتظمة في أعقاب الانتفاضة الثانية، على نحو ما يمكن أن يلاحظ في الجدول 2.

35 - وباستخدام هذه الطريقة، لا ينظر إلا في مستوى الفقر بالنسبة لتوزيع الدخل في كل عام، وليس في الانخفاض السريع في مستويات المعيشة المطلقة الناجم عن التدابير الإسرائيلية التقييدية. ولذلك، ليس من المستغرب أن معدل الفقر وفجوة الفقر ظلا ثابتين تقريبا عند استخدام التعريف المذكور أعلاه. وعلى النقيض من ذلك، عندما استخدم خط الفقر لعام 1998 (176 دولارا)، اختلفت التغيرات في عدد الفقراء وفجوة الفقر اختلافا كبيرا، لأنها عكست على نحو صحيح حقيقة أن التدابير التقييدية الإضافية التي فرضت بعد الانتفاضة الثانية أدت إلى انخفاض حاد في مستويات المعيشة في الضفة الغربية.

الجدول 2

الضفة الغربية: المتوسط الحسابي للنفقات لمكافئ الشخص البالغ و 60 في المائة من المستوى الوسطي للنفقات لمكافئ الشخص البالغ

(بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015)

السنة	*المتوسط الحسابي للنفقات لمكافئ الشخص البالغ*	*خط الفقر (60 في المائة من المستوى الوسطي للنفقات لمكافئ الشخص البالغ)*
1998	410	176
2004	284	118
2007	335	122
2017	453	195

المصدر: حسابات الأونكتاد.

(22) تناقش المنهجية والتعاريف المستخدمة بالتفصيل في المنشور المعنون *"التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إفقار غزة تحت الحصار"* (منشورات الأمم المتحدة، 2020).

(23) وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، يُعرَّف "مكافئ الشخص البالغ" على النحو التالي: (1 + (عدد البالغين − 1) × 0,8 + (عدد الأطفال × 0,5)). ويستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعريفا مختلفا قليلا، وهو: (عدد البالغين + 0,46 × عدد الأطفال) ^ 0,89). ويوفر استخدام مصطلحات مكافئ الشخص البالغ، بدلا من المصطلحات الخاصة بنصيب الفرد، صورة أدق عن الفقر، لأن هياكل الأسر المعيشية غير متجانسة إلى حد بعيد، إذ توجد أعداد مختلفة من البالغين والأطفال، الذين لديهم متطلبات استهلاك مختلفة.

(24) يستخدم هذا المقياس من قبل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. انظر أيضا https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Glossary:At-risk-of-poverty_rate.

1 - الطريقة القائمة على الاستقصاء

36 - تستخدم الطريقة القائمة على الاستقصاء مباشرة بيانات العينات المستمدة من الدراسات الاستقصائية الفلسطينية للنفقات والاستهلاك من أجل حساب العلاقة بين مجموع النفقات لمكافئ الشخص البالغ وخصائص الفرد والأسرة المعيشية والموقع في الدراسة الاستقصائية. وتشير عينات الاستقصاءات إلى أن النسبة المئوية للأسر المعيشية في الضفة الغربية التي تعيش تحت خط الفقر في السنة ذات الصلة كانت 11,6 في عام 1998، و 15,2 في عام 2004، و 13,5 في عام 2007، و 13,7 في المائة في عام 2017. وبالمثل، ظلت فجوة الفقر مستقرة بمرور الوقت، حيث تراوحت بين 2,8 و 4,0 في المائة في السنوات المختارة.

37 - ومع ذلك، عندما أبقي خط الفقر عند المستوى الذي كان عليه في عام 1998 (انظر الجدول 3)، ارتفع معدل الفقر من 11,6 في المائة في عام 1998 إلى 35,4 في المائة في عام 2004، في أعقاب القيود التي فرضت بعد الانتفاضة. وانخفض قليلا، إلى 30,2 في المائة، في عام 2007، لكنه لم يعد إلى المستوى الذي كان عليه قبل الانتفاضة الثانية إلا بعد 20 عاما، في عام 2017. وزادت فجوة الفقر أربع أمثال، من 2,8 في المائة في عام 1998 إلى 11,0 في المائة في عام 2004، ولم تعد إلى المستوى الذي كانت عليه في عام 1998 إلا في عام 2017.

38 - وتشير معاملات جيني المستمدة من بيانات الاستقصاءات أيضا إلى أن تأثير القيود الإسرائيلية كان أشد وطأة على الشرائح الأفقر من السكان. وأدى ذلك بدوره إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل بعد الانتفاضة الثانية[25]. وارتفع معامل جيني من 0,325 في عام 1998 إلى 0,362 في عام 2004، ومرة أخرى إلى 0,393 في عام 2007، قبل أن ينخفض إلى 0,336 في عام 2017. وهكذا، استغرق الأمر 20 عاما حتى يعود مستوى التفاوت إلى ما كان عليه في عام 1998.

2 - طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل

39 - للتخفيف من احتمال عدم الكفاءة في تقدير مؤشرات الفقر باستخدام العينة الصغيرة من الطريقة القائمة على الاستقصاء، تجمع طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل بين بيانات الاستقصاءات وبيانات التعدادات السكانية الأكثر شمولا بكثير[26]. وترد في مرفق هذا التقرير تفسيرات بشأن طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل وتحليل الارتدادات الذي تستند إليه.

40 - وكما هو الحال في معظم البلدان، لا تتضمن بيانات تعدادات السكان الفلسطينية معلومات عن استهلاك الأسرة المعيشية أو نفقاتها أو دخلها. ومع ذلك، من خلال استقصاءات نفقات واستهلاك الفلسطينيين للأعوام 2004 و 2007 و 2017، وتعدادي السكان لعامي 2007 و 2017، تُجمّع بيانات عن مجموعة واسعة نسبيا من المتغيرات المشتركة، بما في ذلك الموقع (سواء كانت الأسرة المعيشية تسكن

(25) معامل جيني هو مقياس للتفاوت في توزيع الدخل في المجتمع. وهو يساوي صفرا عندما يكون توزيع الدخل متساويا تماما و 1 عندما يصل التفاوت إلى مستواه الأقصى.

(26) انظر Chris Elbers, Jean O. Lanjouw and Peter Lanjouw, "Micro-level estimation of poverty and inequality", *Econometrica*, vol. 71, No. 1 (January 2003)؛ و Isabel Molina, J.N.K. Rao and Gauri Sankar Datta, "Small area estimation under a Fay-Herriot model with preliminary testing for the presence of random area effects", *Survey Methodology*, vol. 41, No. 1 (June 2015).

في منطقة حضرية أو ريفية أو في مخيم للاجئين)؛ وخصائص رب الأسرة المعيشية (من قبيل التحصيل التعليمي)؛ والخصائص الديمغرافية للأسرة المعيشية؛ وقطاع العمالة؛ والوضع الوظيفي؛ وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه العامة؛ وخصائص المسكن؛ وأصول الأسرة المعيشية.

الجدول 3

الضفة الغربية: نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر

	نسبة عدد الفقراء		*فجوة الفقر*	
السنة	*الطريقة القائمة على الاستقصاء*	*طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل*	*الطريقة القائمة على الاستقصاء*	*طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل*
خط الفقر = 60 في المائة من المستوى الوسطي للنفقات لمكافئ الشخص البالغ عن كل سنة				
1998	0,116		0,028	
2004	0,152	0,212	0,040	0,061
2007	0,135	0,188	0,034	0,054
2017	0,137	0,195	0,034	0,050
خط الفقر لسنة 1998				
1998	0,116		0,028	
2004	0,354	0,407	0,110	0,143
2007	0,302	0,352	0,090	0,120
2017	0,103	0,153	0,025	0,037

المصدر: حسابات الأونكتاد.

41 - وكما هو مبين في الجدول 3، تزيد نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر المقاستين باستخدام طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل بنحو 6 نقاط مئوية عن القيمتين المقابلتين في الطريقة القائمة على الاستقصاء. وتقدر نسب عدد الفقراء باستخدام طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل في الأعوام 2004 و 2007 و 2017 بمقدار 21 و 19 و 20 في المائة، على التوالي. وبالتزامن مع ذلك، يكون قياس فجوة الفقر في الضفة الغربية باستخدام طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل أعلى مما هو عليه في الطريقة القائمة على الاستقصاء بنحو نقطتين مئويتين في كل سنة من تلك السنوات.

42 - غير أنه عندما يستخدم خط الفقر لعام 1998 البالغ 176 دولارا، تكون التغيرات المتعلقة بنسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر مختلفة تماما، ويصبح من الواضح أن القيود المشددة التي فرضتها السلطة القائمة بالاحتلال في أعقاب الانتفاضة أدت إلى زيادة كبيرة في الفقر. وكما هو مبين في النصف السفلي من الجدول 3، زاد معدل الفقر، بإبقاء خط الفقر على مستواه في عام 1998، من 11,6 في المائة في عام 1998 إلى 40,7 في المائة في عام 2004، وكان لا يزال عند نسبة 35,2 في المائة في عام 2007. ولم يعد إلى المستوى الذي كان عليه قبل الانتفاضة الثانية إلا بعد 20 عاما، في عام 2017. وكانت فجوة الفقر أعلى بنحو مثلين ونصف في عام 2004، باستخدام خط الفقر لعام 1998، حيث بلغت 14,3 في المائة، ولم تعد أيضا إلى المستوى الذي كانت عليه في عام 1998 إلا في عام 2017.

باء - تقديرات تكلفة الفقر الناجمة عن القيود وعمليات الإغلاق في الضفة الغربية بعد الانتفاضة الثانية

43 - يعادل الحد الأدنى لتكلفة القضاء على الفقر القيمة الأقل للمبلغ الإجمالي النقدي اللازم تحويله سنويا لرفع جميع الأسر المعيشية إلى خط الفقر. ويحسب على النحو التالي:

الحد الأدنى لتكلفة القضاء على الفقر = فجوة الفقر × خط الفقر × 12 شهراً × عدد مكافئي الشخص البالغ في كل أسرة معيشية × عدد الأسر المعيشية.

وباستخدام فجوة الفقر المقدرة بطريقة التنبؤ التجريبي الأفضل (انظر الجدول 3)، حُسب الحد الأدنى للتكلفة الحقيقية للقضاء على الفقر بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015 في الضفة الغربية في الأعوام 1998 و 2004 و 2007 و 2017 وهو يقدم في الجدول 4.

44 - وفي أعقاب عمليات الإغلاق والقيود المشددة التي فرضتها إسرائيل بعد الانتفاضة الثانية، زاد الحد الأدنى للتكلفة الحقيقية السنوية للقضاء على الفقر في الضفة الغربية بما يقرب من خمسة أمثال بين عامي 1998 و 2004، من 73 مليون دولار (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015) إلى 356 مليون دولار، ليصل إلى 428 مليون دولار في عام 2007 (أي ما يقرب من ستة أمثال الحد الأدنى للتكلفة في عام 1998). ويشكل الفرق بين الحد الأدنى للتكلفة في عام 1998 والحد الأدنى للتكلفة في السنوات التالية قياسا للتكلفة الناجمة عن التدابير الإسرائيلية فيما يتعلق بالفقر. وكما يبيَّن في الجدول 4، كان ذلك الفرق يعادل أكثر من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية في عامي 2004 و 2007. وبعد مرور حوالي 17 عاما على الانتفاضة الثانية، بلغ الفرق بالنسبة المئوية 0,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس الآثار الطويلة الأمد للتدابير الإسرائيلية التقييدية.

الجدول 4

الضفة الغربية: الحد الأدنى للتكلفة السنوية للقضاء على الفقر

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الثابت للدولار في عام 2015)

السنة	*الحد الأدنى للتكلفة*	*النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية*	*الفرق مقارنة بعام 1998*	*النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية*
1998	73	1,6	–	–
2004	356	6,9	283	5,5
2007	428	6,4	355	5,3
2017	162	1,3	89	0,7

المصدر: حسابات الأونكتاد.

خامسا - تأثير التكلفة الاقتصادية للاحتلال على الفقر في الضفة الغربية

45 - يتناول هذا الفرع السؤال المتعلق بما يمكن أن يكون معدل الفقر وفجوة الفقر عليه فيما لو لم تفرض القيود المشددة وسياسة الإغلاق الأكثر صرامة والعمليات العسكرية الإسرائيلية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. ويتحدد الجواب عن طريق تقدير مؤشرات الفقر المرتبطة بمعدلات نمو اقتصاد منطقة الضفة الغربية في السيناريو الافتراضي الوارد في الجدول 1.

46 - والأداة المستخدمة للإجابة على ذلك السؤال هي منحنى حدوث النمو[27] الذي يوفر طريقة شفافة لفهم التغيرات في توزيع نفقات الأسر المعيشية على مر الزمن. ويشكل متوسط معدل نمو نفقات الأسر المعيشية مؤشرا مفيدا، ولكنه لا يعطي أي فكرة عن مدى استفادة مختلف فئات الأسر المعيشية أو عدم استفادتها من الزيادات في متوسط النفقات. فإذا كان النمو مؤاتيا للفقراء، يفترض أن تستفيد الأسر المعيشية الفقيرة أكثر من الأسر المعيشية غير الفقيرة من زيادة متوسطة معينة في نفقات الأسر المعيشية لمكافئ الشخص البالغ. ومن حيث التمثيل البياني، يوافق النمو المؤاتي للفقراء منحنى حدوث النمو الذي يقع فوق المستوى المتوسط للنمو فيما يتعلق بالنسب الجزئية الأدنى في توزيع النفقات، ويقع دون ذاك المستوى المتوسط فيما يتعلق بالنسب الجزئية الأعلى، وهو ما ينتج عنه منحنى منحدر نحو الأسفل (انظر الشكل الرابع).

47 - وكان الأثر الفوري لعمليات الإغلاق والقيود الإسرائيلية المشددة المفروضة على الضفة الغربية بعد الانتفاضة الثانية أثقل وطأة بالنسبة إلى الشرائح الأفقر من السكان، كما يُبيَّن من الاتجاه المتصاعد للمنحنَيين العُلويين لحدوث النمو المبينين في الشكل الرابع. ولم يصبح النمو في الضفة الغربية مؤاتيا للفقراء نسبيا إلا بعد تخفيف التدابير التقييدية إلى حد ما في العقد الماضي (منحنى حدوث النمو في أسفل الشكل الرابع).

(27) ورد ذكر منحى حدوث النمو لأول مرة في Martin Ravallion and Shaohua Chen, "Measuring pro-poor growth", *Economics Letters*, vol. 78, No. 1 (January 2003).

الشكل الرابع

الضفة الغربية: منحنيات حدوث النمو، في الفترات 1998-2004، و 2004-2007 و 2007-2017

(النسبة المئوية للتغير في مجموع نفقات الأسر المعيشية)

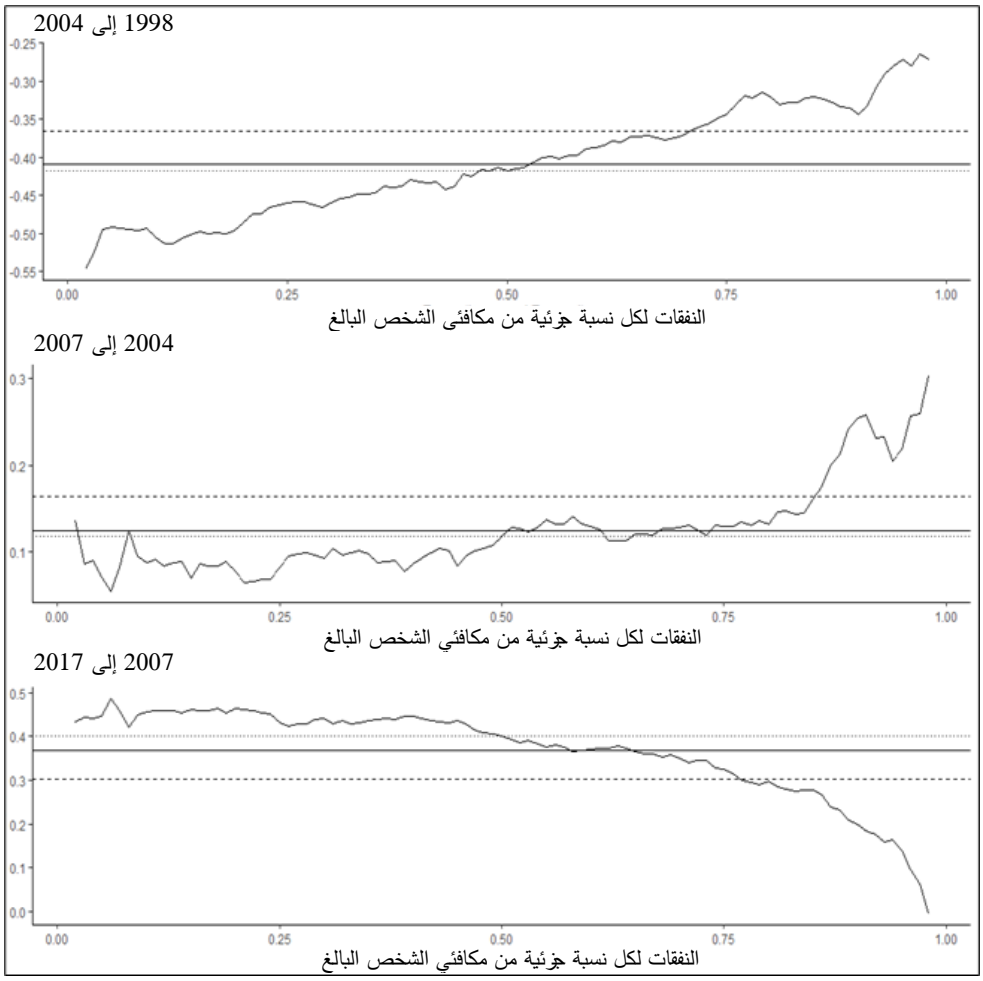

المصدر: حسابات الأونكتاد.

ملاحظة: يوافق منحنى حدوث النمو توزيع نفقات الأسر المعيشية حسب مكافئ الشخص البالغ على مجموع السكان: يمثل المحور الأفقي كل نسبة جزئية من التوزيع، ويقيس المحور العمودي النسبة المئوية للتغير في مجموع نفقات الأسرة المعيشية لكل نسبة جزئية خلال فترة التحليل. ويمثل الخط الأفقي المتصل في كل من الرسوم البيانية الواردة أعلاه المتوسط الحسابي لمعدل نمو نفقات الأسر المعيشية لكل مكافئ شخص بالغ، ويمثل الخط المنقط والخط المتقطع المتوسط الحسابي للنمو والمستوى الوسطي للنمو على التوالي. وأي نسبة جزئية من السكان استفادت أكثر من المتوسط الحسابي ستكون على المنحنى الواقع فوق الخط الأفقي المتصل؛ وأي نسبة جزئية من السكان استفادت أقل من المتوسط الحسابي ستكون على المنحنى الواقع تحت ذلك الخط. وبذلك يتوافق النمو المؤاتي للفقراء مع منحنى منحدر نحو الأسفل.

48 - قُدرت نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر الافتراضيتين بتطبيق معدل النمو الاقتصادي للسيناريو الافتراضي (انظر الجدول 1)، والطريقة القائمة على الاستقصاء وخط الفقر الشهري لعام 1998، أي 176 دولارا لمكافئ الشخص البالغ (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015). وفيما يتعلق بعام 2004، افترض أن النمو النسبي لكل نفقات أسرة معيشية حسب مكافئ الشخص البالغ كان سيتبع النمو الممثل بمنحنى حدوث النمو للفترة 1998-2004. وفيما يتعلق بعام 2017، وللتأكد مما كان يمكن أن يحدث لو توافر نمط نمو مؤات للفقراء بشكل أكبر، افترض أن النمو النسبي لكل نفقات أسرة معيشية حسب مكافئ الشخص البالغ كان سيتبع منحنى حدوث النمو للفترة 2007-2017 طوال الفترة 1998-2017 بأكملها.

49 - وتتماشى النتائج مع التحليل السابق: كان معدل الفقر الافتراضي في عام 2004 سيبلغ 11,7 في المائة، على النقيض من المعدل الفعلي البالغ 35,4 في المائة. وبالمثل، كانت فجوة الفقر في السيناريو الافتراضي ستبلغ 4,8 في المائة بدلا من نسبة 11,0 في المائة المسجلة (انظر الجدول 5). وفيما يتعلق بعام 2017، كان معدل الفقر الافتراضي سيبلغ 6,0 في المائة بدلا من 10,3 في المائة، وكانت فجوة الفقر سترتفع قليلا، لتصل إلى 4,5 بدلا من 2,5 في المائة[28].

الجدول 5

الضفة الغربية: نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر في إطار سيناريو خط الأساس والسيناريو البديل

	نسبة عدد الفقراء		*فجوة الفقر*	
السنة	*السيناريو القائم على الاستقصاء (سيناريو خط الأساس)*	*السيناريو البديل*	*السيناريو القائم على الاستقصاء (سيناريو خط الأساس)*	*السيناريو البديل*
خط الفقر لعام 1998				
1998	0,116		0,028	
2004	0,354	0,117	0,110	0,048
2017	0,103	0,060	0,025	0,045

المصدر: حسابات الأونكتاد.

50 - والنتيجة الواضحة هي أن سياسة الإغلاق والقيود التي فرضت بعد الانتفاضة الثانية أحبطت التوسع الاقتصادي في الضفة الغربية وأدت إلى خسائر فادحة في سبل معيشة السكان، ولا سيما فيما يتعلق بالأسر المعيشية التي تعيش تحت خط الفقر لعام 1998.

(28) السبب وراء الزيادة الطفيفة في فجوة الفقر الافتراضية في عام 2017 هو أن معظم الأسر المعيشية الفقيرة التي تجاوزت خط الفقر لم تكن في الواقع أدنى بكثير من خط الفقر؛ والأسر المعيشية التي كانت في الواقع أدنى بكثير من هذا الخط هي وحدها التي ظلت فقيرة في السيناريو الافتراضي.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

51 - أدت عمليات الإغلاق والقيود المشددة التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية إلى تفاقم مواطن الضعف الهيكلية العميقة الجذور في الاقتصاد والهشاشة التي يعاني منها في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. ويتجلى ذلك في تقلب النمو الاقتصادي، وحالات العجز المالي والعجز الخارجي المزمنة واستمرار ارتفاع معدلات البطالة والفقر. ولم يكن لهذه التدابير آثار ضارة على المدى القصير فحسب، بل والأهم من ذلك، أنه كانت لها أيضا آثار طويلة الأمد لا تزال تقيد اقتصاد منطقة الضفة الغربية حتى اليوم.

52 - وشهد اقتصاد منطقة الضفة الغربية عقدين من النمو غير المنشئ للعمالة، حيث بلغ متوسط معدل البطالة 18 في المائة بين عامي 1995 و 2019. ولولا فرص العمل في إسرائيل ومستوطناتها، لكان معدل البطالة أعلى بمقدار 16 نقطة مئوية، وهو ما يساوي المعدل المرتفع للغاية في قطاع غزة، الذي يخضع للإغلاق منذ عام 2007. وتقدر التكلفة الاقتصادية التراكمية الناجمة عن القيود الإسرائيلية المشددة خلال الفترة 2000-2019 بمبلغ 58 بليون دولار (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015)، أي ما يعادل أربعة أمثال ونصف حجم اقتصاد منطقة الضفة الغربية، أو ثلاثة أمثال ونصف حجم الاقتصاد بأكمله في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2019.

53 - وفيما يتعلق بالفقر، كان تأثير القيود الإسرائيلية المشددة جسيما وطويل الأمد، لا سيما بالنسبة للشرائح الأفقر من السكان في الضفة الغربية، التي كانت أقل قدرة على الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي بعد الانتفاضة الثانية حتى عام 2007. ولولا القيود الإسرائيلية المشددة التي فرضت بعد الانتفاضة الثانية، لكان معدل الفقر في الضفة الغربية قد بلغ في عام 2004 ما يساوي 11,7 في المائة، بدلا من 35,4 في المائة، في حين كانت فجوة الفقر ستساوي 4,8 في المائة بدلا من 11,0 في المائة. وإضافة إلى ذلك، قفز الحد الأدنى للتكلفة الحقيقية للقضاء على الفقر في الضفة الغربية من 73 مليون دولار (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015) في عام 1998 إلى 356 مليون دولار في عام 2004، وإلى 428 مليون دولار في عام 2007.

54 - وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في التوصيات التالية:

(أ) لا يمكن تحقيق إنهاء التكلفة المتطورة والمتراكمة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي والتعويض عنها دون إنهاء الاحتلال، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ب) يتطلب تنفيذ الفقرة 9 من قرار الجمعية العامة 20/75 إنشاء إطار عمل منهجي وقائم على الأدلة وشامل ومستدام على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتقييم التكاليف الناجمة عن الاحتلال وإبلاغ الجمعية بالنتائج. وسيتطلب إنشاء هذا الإطار تأمين موارد إضافية (انظر A/71/174، الفقرات 2 و 10 و 35؛ و A/73/201).

55 - وينبغي لإسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تقوم بما يلي:

(أ) تمكين القطاعين العام والخاص في فلسطين من تطوير الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية والتعدينية في المنطقة جيم (تشكل 60 في المائة على الأقل من المساحة في الضفة الغربية)، التي تحتوي على أثمن الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي الخصبة، والمعادن، والحجارة ومواقع الجذب السياحي في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(ب) رفع جميع القيود المفروضة على التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة وإعادة إقامة التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية بإعادة ربط القدس الشرقية وجميع المدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة بعضها ببعض. وغزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطينية تنشأ في المستقبل في إطار حل الدولتين، ويجب أن تظل كذلك. ويجب أن ينصب التركيز على رفع عمليات الإغلاق المنهكة عن غزة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 1860 (2009) والعودة في نهاية المطاف إلى عملية سلام تنهي الاحتلال وتفضي إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين؛

(ج) إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإزالة آثارها، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في قراره 2334 (2016)، الذي يؤكد فيه من جديد أن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي.

56 - وقد ترغب دولة فلسطين في النظر في تنفيذ استراتيجيات للنمو مؤاتية للفقراء وشاملة للجميع تستهدف الفقراء وتنطوي على استثمارات واسعة النطاق في القطاعات الكثيفة العمالة، وذلك للحد من الفقر وتوليد فرص عمل لائقة كافية في الاقتصاد المحلي، وبالتالي الحد من الاعتماد على حالة العمالة غير المستقرة في إسرائيل ومستوطناتها.

57 - ولا يمكن الاستعاضة عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة بمساعدات إنسانية واقتصادية، وإن تكن ضرورية لفترة مؤقتة. وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل إرساء سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 1397 (2002) و 1515 (2003) و 1850 (2008) و 1860 (2009) و 2334 (2016)، ومن أجل إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية متصلة الأراضي تتوافر لها مقومات البقاء وتتمتع بالسيادة، تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة. ولن تتحقق التطلعات المشروعة لكلا الشعبين إلا بتحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل بينهما، مع اتخاذ القدس عاصمة لإسرائيل ودولة فلسطين كلتيهما، وحلّ جميع مسائل الوضع النهائي حلا دائما عن طريق المفاوضات.

المرفق

تقديرات طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل

1 - تتبع طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل ثلاث خطوات لتقدير نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر. فأولا، تستخدم البيانات المستمدة من استقصاءات النفقات والاستهلاك لتقدير معادلات الارتداد لنفقات الأسرة المعيشية لمكافئ الشخص البالغ على أساس الخصائص الملحوظة للأسر المعيشية. وثانيا، تجمع المعاملات المقدرة للارتدادات مع بيانات تعداد السكان لاستخلاص نفقات الأسرة المعيشية لمكافئ الشخص البالغ فيما يتعلق بالعينة الأكبر من الأسر المعيشية المدرجة في التعداد[1]. وثالثا، تستخدم القياسات المستخلصة لنفقات الأسرة المعيشية في إعادة حساب نسبة عدد الفقراء وإعادة تقدير قياسات فجوة الفقر لكل سنة. وبالنسبة للعلاقة الإحصائية التي تربط نفقات الأسرة المعيشية لمكافئ الشخص البالغ بالخصائص الأسرية التي يتعين تقديرها، يجب أن تكون هذه المعلومات متاحة في كل من بيانات الدراسة الاستقصائية وبيانات تعداد السكان التي تشكل أساس التقدير.

2 - ويبين الجدول أدناه نتائج ارتداد النفقات المقيدة في السجلات لمكافئ الشخص البالغ (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015) على مجموعة المتغيرات المشتركة القياسية، على المستوى الوطني. ولتحقيق أقصى درجة من إمكانية المقارنة بين مقاييس الدخل المركبة التي سيتم إنشاؤها باستخدام بيانات تعداد السكان والمعاملات المقدرة، أُبقي على مجموعة مشتركة من المتغيرات المشتركة القياسية خلال عمليات الاستقصاء الثلاث بالعينات في الارتدادات المتعلقة بالأعوام 2004 و 2007 و 2017. وتوجد ثلاثة استثناءات، وهي فرص العمل في الخارج في عام 2004؛ وفرص العمل في إسرائيل والمستوطنات في عام 2004؛ وإمكانية الحصول على الكهرباء في عام 2017. وبطبيعة الحال، لا ينبغي تفسير الارتدادات من حيث العلاقة السببية.

نتائج الارتداد: محددات النفقات الحقيقية الشهرية لمكافئ الشخص البالغ

(بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015)

	استقصاء نفقات واستهلاك الفلسطينيين		
المتغيرات المستقلة	*2004*	*2007*	*2017*
الاستقصاء بالاعتراض	4,991 (0,157)[أ]	5,442 (0,462)[أ]	5,641 (0,148)[أ]
الموقع (الضفة الغربية والمنطقة الحضرية هما فئتا الأساس)			
قطاع غزة	0,120- (0,024)[أ]	0,414- (0,045)[أ]	0,408- (0,027)[أ]
المناطق الريفية	0,070 (0,025)[ب]	0,045- (0,044)	0,053- (0,020)[ب]
المخيمات	0,012- (0,026)	0,038- (0,052)	0,016- (0,029)
خصائص رب الأسرة المعيشية			
نوع الجنس	0,102 (0,035)[ب]	0,078 (0,061)	0,036 (0,031)

(1) لاستخلاص مستوى إنفاق الأسر المعيشية لمكافئ الشخص البالغ لعام 2004، جُمع بين المعاملات المقدرة التي استحصل عليها من الارتداد باستخدام استقصاءات النفقات والاستهلاك الفلسطينية من عام 2004 والبيانات المستمدة من تعداد السكان لعام 2007، الذي شمل عددا أكبر من الأسر المعيشية.

المتغيرات المستقلة	استقصاء نفقات واستهلاك الفلسطينيين		
	2004	*2007*	*2017*
الوضع العائلي	0,072 (0,064)	−0,008 (0,130)	−0,019 (0,058)
صفة اللاجئ	−0,066 (0,021)[ب]	−0,064 (0,038)	−0,032 (0,019)
المستوى التعليمي	0,066 (0,022)[ب]	0,093 (0,039)[ج]	0,064 (0,019)[أ]
الخصائص الديمغرافية للأسرة المعيشية			
عدد الإناث	−0,098 (0,006)[أ]	−0,105 (0,011)[أ]	−0,118 (0,007)[أ]
عدد الذكور	−0,087 (0,007)[أ]	−0,077 (0,013)[أ]	−0,089 (0,007)[أ]
عدد الذكور البالغين	−0,001 (0,009)	−0,002 (0,016)	0,003 (0,009)
عدد الإناث البالغات	0,003 (0,011)	0,018 (0,021)	−0,008 (0,012)
قطاع العمالة (الخدمات هي فئة الأساس)			
الزراعة	−0,142 (0,031)[أ]	−0,110 (0,058)	−0,067 (0,036)
الصناعة	−0,039 (0,031)	0,012 (0,169)	−0,032 (0,030)
البناء	−0,079 (0,027)[ب]	−0,019 (0,052)	−0,030 (0,027)
الوضع الوظيفي			
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	0,044 (0,011)[أ]	0,066 (0,019)[أ]	0,048 (0,011)[أ]
فرص العمل في إسرائيل والمستوطنات		0,209 (0,058)[أ]	0,166 (0,027)[أ]
فرص العمل في الخارج		−0,198 (0,199)	0,021 (0,127)
فرص العمل في الحكومة	0,074 (0,027)[ب]	−0,001 (0,048)	0,107 (0,025)[أ]
إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية			
إمكانية الحصول على المياه العامة	0,013 (0,031)	−0,134 (0,059)[ج]	−0,158 (0,027)[أ]
التوصيل بشبكة الصرف الصحي	0,122 (0,021)[أ]	0,146 (0,041)[أ]	−0,023 (0,021)
إمكانية الحصول على الكهرباء	−0,085 (0,078)	0,027 (0,167)	
خصائص المسكن			
ملكية المنزل	−0,201 (0,034)[أ]	−0,237 (0,050)[أ]	−0,053 (0,023)[ج]
عدد الغرف	0,014 (0,006)[ج]	0,049 (0,016)[ب]	0,039 (0,012)[أ]
عدد غرف النوم	0,047 (0,014)[أ]	−0,049 (0,029)	−0,007 (0,017)
توفر الغاز للطاقة المستخدمة في الطهي	0,136 (0,058)[ج]	−0,148 (0,112)	0,026 (0,070)
توفر الغاز للتدفئة	0,073 (0,023)[ب]	0,031 (0,040)	−0,015 (0,021)
احتواء المنزل على مطبخ	0,030 (0,103)	0,371 (0,344)	0,053 (0,115)
احتواء المنزل على حمام	0,077 (0,085)	0,076 (0,325)	−0,067 (0,028)[ج]
احتواء المنزل على مرحاض	−0,219 (0,107)[ج]	−0,391 (0,328)	0,034 (0,020)
أصول الأسرة المعيشية			
سيارة	0,199 (0,023)[أ]	0,236 (0,040)[أ]	0,379 (0,020)[أ]
ثلاجة	0,119 (0,040)[ب]	0,083 (0,085)	0,098 (0,052)
مرجل	0,014 (0,021)	0,109 (0,039)[ب]	0,096 (0,018)[أ]

المتغيرات المستقلة	*استقصاء نفقات واستهلاك الفلسطينيين*		
	2004	*2007*	*2017*
تدفئة مركزية	0,283 (0,068)[أ]	0,323 (0,128)[ج]	0,072 (0,078)
مكنسة كهربائية	0,146 (0,027)[أ]	0,097 (0,043)[ج]	0,075 (0,020)[أ]
موقد طهي	0,139 (0,086)	0,030- (0,193)	0,025 (0,030)
غسالة ملابس	0,079 (0,034)[ج]	0,062 (0,068)	0,057- (0,017)[ب]
مكتبة منزلية	0,129 (0,024)[أ]	0,151 (0,041)[أ]	0,090 (0,026)[أ]
تلفزيون	0,072 (0,042)	0,082 (0,082)	0,170 (0,019)[أ]
خط هاتف	0,204 (0,021)[أ]	0,197 (0,038)[أ]	0,072 (0,019)[أ]
حاسوب	0,133 (0,022)[أ]	0,155 (0,038)[أ]	0,060 (0,019)[ب]
هاتف محمول	0,214 (0,023)[أ]	0,267 (0,051)[أ]	0,191 (0,025)[أ]
معامل التحديد (R^2)	0,495	0,515	0,535
المعامل R^2 المعدل	0,489	0,498	0,530
عدد المشاهدات	3 089	1 223	3 708

المصدر: حسابات الأونكتاد.

ملاحظة: ترد الأخطاء القياسية بين قوسين.

المختصرات: R^2، نسبة الفرق المتعلقة بمتغير تابع يُفسَّر بمتغير مستقل.

(أ) حيث القيمة الاحتمالية أقل من 0,001.

(ب) حيث القيمة الاحتمالية أقل من 0,01 ولكن أكبر من 0,001.

(ج) حيث القيمة الاحتمالية أقل من 0,05 ولكن أكبر من 0,01.